في قضية الترجمة
التعريب والمطاوعة

بقلم عارف ابو شقرا

مما لا ريب فيه أن كل أمة اتسعت دائرة انتشارها ، وغزرت مادة ثقافتها . لابد أن تأخذ وتعطي في اللغة كما تأخذ وتعطي في احوال الحياة . ولا غنى لها عن ان تقتبس من لغات غيرها ، كما لابد لغيرها أن يقبس من لغتها .

وهكذا تداخلت اللغات منذ القدم وتشابكت في كثير من مفرداتها ، وان كان هذا الكثير قد جرى على اسلوب في اللفظ ، إن ابعده قليلا عن الاصل الذي أخذ عنه ، فلم يبلغ به البعد حداً يفصله عن اصله ويقصيه عن علاقته به .

في أيام الازدهار العربي ، ترجم العرب كثيراً من الكتب عن اللاتينية واليونانية والفارسية وادخلوا الى حظيرة اللغة ألفاظاً وكلمات لم يكن بد من ادخالها وتعريبها لخلو اللغة العربية من امثالها ، وللضرورة التي تقضي باخذها واستعمالها .

ثم عاد الاوروبيون فدرسوا على العرب واخذوا عنهم واقتبسوا منهم ونقلوا الى لغاتهم المختلفة الكثير من الكلمات التي ما تزال تشير الى اصولها المعروفة في العربية . وفي هذا العصر ، عصر الاكتشاف والتصنيع والاختراع ، خلق العلم مصنوعات والآت لاحصر لها . والمخلوق لابد له من حركة وعمل ، فاقتضى أن يكون له اسم يميزه وفعل يصف حركته .

وطغى على العرب هذا السيل من الاسماء وما يقتضي لبعضه من افعال ، فكان ذلك باعثاً على الاهتمام بدرس هذه الظاهرة الغريبة ، كما كان باعثاً على اختلاف في وجوه النظر . وقد رأينا علماء اللغة وادباءها يذهبون في تدبر الأمر مذاهب شتى ، فمنهم من تساهل فقال : لنوفر انفسنا من المعاناة والجهد ، ولنفتح ابواب اللغة لهذه الاسماء والافعال جملة واحدة ، كما فتحنا موانئنا لاستيرادها ومرافقنا للتعامل بها . ومنهم من وقف منها اول الأمر موقفاً جامداً ، شأن من ينكر وجودها ولا يعترف بها . ومنهم من رأى ألا نرضى بالدخيل ما دمنا نستطيع أن نوجد الاصيل ، وأن نعمل وسائلنا اللغوية من اشتقاق ونحت ما اتسعت لغتنا لذلك ، وما وجدنا الى ذلك سبيلا ، فاذا عيينا بالامر سمحنا بان تدخل الكلمة الاجنبية بلفظها كما دخلت فيما مضى كلمات كثيرة من اللغة الفارسية مثل : — الكوز ، الابريق ، الطست ، الخوان ، الديباج ، الياقوت البلوز ، الكعك ، الجلاب ، الخ ... ومن اللغة الرومية مثل : — الفردوس ، القسطاس ، البطاقة ، القسطل ، القنطار ، الترياق ، الخ ... وغيرها من غيرها .

وقد كان لمجامع العلم ولبعض المجلات عمل في هذا النحو ، على ايجاد الفاظ ، كان منها المأنوس الجميل كما كان منها النابي الحوشي الذي لن يكتب له ان يعيش .

وما هو جدير بالنظر في هذا ، هو ان الكلمات المستحدثة لا يهم امر ايجادها بقدر ما يهم امر تطويعها للقواعد العربية ، وللمعروف المألوف من استعمال العرب . اذ أن اللغة ليست بمفرداتها وحدها ولكنها بقواعدها واساليبها وتراكيبها .

فاذا اقتضتنا الحاجة ايجاد كلمة لآلة من الآلات او مرفق من المرافق ، وحرصنا على أن تكون الكلمة عربية الأصل فيجب أن نحرص على ان تكون الكلمة مطاوعة للقواعد العربية خاصة وللأحوال الصرفية . فان لم تكن الكلمة العربية الجديدة مطاوعة وكانت بلفظها الاجنبي اكثر مطاوعة كان ادخال الاجنبي المطاوع افضل من العربي النابي العصي . عندما وجد «التلغراف» نقل الى العربية على لفظه الاجنبي ، وشاع استعماله فيما مضى وما يزال بعضهم يستعمله الى الآن . ثم اوجدت لفظة « البرق » فكان موجدها موفقاً فيها كل التوفيق ، لانها طاوعت القواعد العربية وخضعت خضوعاً تاماً لاحوال الاشتقاق : فانك تقول : مصلحة البرق ، والبرقية — والبرقيات . وتقول : أبرقت وأبرق وأبرق ، وتقول : المبرق والمبرق اليه والابراق الخ . فترى هذا اللفظ قد تحمل مقتضيات الاشتقاق والتصريف جميعاً ، بخلاف لفظة التلغراف الذي لا يمكن ان يستعمل الا في حالات معينة كالمفرد والمثنى والجمع والنسبة . مثل : تلغراف ، تلغرافان — تلغرافات — تلغرافي .

وعلى عكس ذلك لفظ « التلفون » ، فانه عندما أخذ العرب في استعماله أخذ علماء اللغة في البحث عن اللفظ العربي له ، فمنهم من رأى أن يسمى الندي ومنهم من سماه الهاتف ومنهم من سماه المسرة ، الخ ... وقد غلب استعمال لفظ

الهاتف على سواه من المسميات ، ولكن ما زال لفظ « التلفون » الاجنبي ايسر في الاستعمال واكثر خضوعاً لقواعد اللغة ولاحوال الاشقاق . فاننا نقول مصلحة التلفون ونقول : تلفن ، تلفونات ، تلفوني ، وتلفنت ، واتلفن ، وتلفن ، ومتلفن ، ومتلفن اليه ، وتلفنة . الخ ... ثم نرى أن لفظ الهاتف لا يمكن أن تكون له هذه المطاوعة كلها . فاننا نقول مصلحة الهاتف ، فاذا اردت استعمال الوحدة ، قلت : مخابرة هاتفية ، واذ اثنيت وجمعت قلت مخابرتان ومخابرات ولم تستعمل لفظ الهاتف ، ثم انك لا تستعمل الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول . فلا تقول : هتفت اليه كما تقول ابرقت اليه . ولا تقول الهاتف كما تقول المبرق ، ولاالمهتوف اليه ، كما تقول المبرق اليه . ولا تقول الهتاف كما تقول الابراق الخ ...

وعلى هذا نقول : ان كلمة « البرق » حية ابداً وسيبقى لفظ « التلغراف » بأزائهامراد فأقليل الاستعمال يشير إلى أصله الأجنبي . وان كلمة « تلفون » ستدخل الحظيرة العربية مرحّباً بها مفسحاً لها . وستبقى كلمة الهاتف—على اصالتها في العربية— مرادفاً للتلفون يستعمل استعمالا ضيقاً مشيراً الى تمرده على الاشتقاق واستعصائه على مطاوعة مقتضيات القواعد.

وسيكون مثل التليفون مثل الاجنبي الذي استعرب فانسجم مع الاوساط العربية ، وجرى على طرائق العرب واساليبهم واخلص لهم فاصبح منهم . وسيكون مثل الهاتف مثل العربي الذي تلبس بشيء من العجمة وتنكر لقومه وجافى اساليبهم وخرج على طرائقهم فاصبح بعيداً عنهم وان كان قريباً منهم ، واصبح قومه قليلي الاعتماد عليه والوثوق به .

وهكذا لا نرى ضرراً في أن تدخل الالفاظ الاجنبية الى اللغة العربية ، اذا امكن ان تحمل هذا الجواز الذي يجعلها عربية الطابع مطاوعة للقواعد ، وافية بالمقتضيات . ونرى الكلمات الدخلية تتفاضل وتتفاوت بمقدار ما تطاوع القواعد وتساوقها .

واني اخالف الذين يتشددون ويتزمتون فيغلقون الابواب في وجه كلمات عربية الاصول تخضع في استعمالها للقواعد العربية ولكنها لم ترد في استعمال القدماء ، مثال ذلك : مااخذه بعض النقاد على من قال : « تأرجح الأمر بين كذا وكذا » ورأى الصواب في ان يقال : ترجح .

أن الفعل « ترجح » يعني غلبة جانب على جانب ورجحانه عليه اكثر مما يعني التذبذب والتردد بين الجانبين . واما فعل « تأرجح » فلا دلالة له الا على ظاهر حركة الارجوحة وهي التردد بين الجانبين والجهتين جيئة وذهاباً وهو اخص من فعل ترجح في الدلالة على معناه المراد . وليس من الصواب استعمال اللفظ الدال على الأعم في حين ارادة الأخص من غير قرينة . وما يقال في تأرجح يصح ان يقال في (تمرجح) ، لان العرب قالوا : الارجوحة والمرجوحة .

اما أن يقال : أن « ترجح » الخماسي مشتق من رجح الثلاثي وهو سبيل الاشتقاق الاصيل من الفعل فاننا رأينا العرب قد اشتقوا افعالا من الاسماء فقالوا : تمدرع وتمسكن وتمندل ، من المدرعة والمسكين والمنديل . وقد جرى المحدثون على مثل ذلك فقالوا : تمدين ، وتأقلم ، وتمذهب ، وتمنطق . وتشيطن وتسلطن ، الخ ... فاشتقوا من المدينة والاقليم والمذهب والمنطقة والشيطان والسلطان .

وقد نقل عن الثقات ، تقيس . وتنزر . اى انتسب الى قبيلة قيس ونزار . فأي ضرر نرى في مثل هذا على اللغة ؟ ؟ بل ما هي الافعال التي يمكن أن توضع موضع هذه فتغني غناءها وتنوب عنها ؟ ؟ .. ثم ماذا يمنع ان نقول : تأجنب وتأقطع في من يعمل عمل الاجنبي والاقطاعي ؟ السنا نقول مثلا تفرنس وتأمرك فيمن يقلد الافرنسيين والامريكان . او يتجنس بجنسيتهم ؟؟ واية صيغة يمكن أن تؤدي معنى هذين الفعلين فتحل محلها ؟؟

اني لا اقول بان تدخل الكلمات الاجنبية كيفما اتفق . بل اني من المتشددين في هذا الأمر ، ولكني ارى أن نفتح الباب للكلمات التي تطاوع مقتضيات اللغة وتخضع لقواعدها .

بيروت — **عارف ابو شقرا**

اشهر المشاق

— **باغانيني ساحر النساء**	لرئيف خوري
— **المرأة في حياة ادغار بو**	لعبداللطيف شراره
— **الليدي هاملتن سفيرة الحب**	لباسيل دقاق
— **بودلير في حياته الغرامية**	لالياس ابو شبكه
— **مضاجع نابوليون الثالث**	لباسيل دقاق
— **اللورد بيرون عاشق نفسه**	لانطوان غطاس كرم
— **واغنر والمرأة**	لجورج جرداق
— **نابوليون وزوجته البولونية**	لباسيل دقاق

صدرت عن دار المكشوف — بيروت